الأمم المتحدة

A/C.3/75/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
17 February 2021
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الساعة 10:00

الرئيسة: السيدة بوغياي ..... (هنغاريا)

المحتويات

البند 70 من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

البند 72 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

20-15552 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 70 من جدول الأعمال: القضـــاء على العنصـــرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

(أ) القضـــاء على العنصـــرية والتمييز العنصـــري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/C.3/75/L.49)

مشـــروع القرار: A/C.3/75/L.49 محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

1 - **الرئيســـة:** قالت إن مشـــروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

2 - **الســـيد** غينادي **كوزمين** (الاتحاد الروســـي): عرض مشـــروع القرار، فقال إن عام 2020 يصـــادف الذكرى الخامســـة والســـبعين للانتصـــار على النازية في الحرب العالمية الثانية، وقد كان ذلك نقطة تحول حاسمة في تاريخ البشرية حيث أسفر عن إنشاء الأمم المتحدة والنظام المعاصر للعلاقات الدولية وحقوق الإنسان. وأعرب عن أسفه لأن بعض البلدان قد نســـيت، بعد مرور 75 عاما، ملايين الأرواح البريئة التي أزهقت. ولا توجد طريقة أخرى لفهم محاولات تلك البلدان الرامية إلى إعادة كتابة تاريخ جرائم الحرب الصـــارخة والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وهي الجرائم التي ثبت ارتكابها في الأحكام الصادرة في محكمة نورمبرغ.

3 - وأشار إلى أنه بات من الشائع على نحو متزايد في السنوات الأخيرة أن نشـــهد احتفالات عامة بالحركة النازية وتبرئة الأعضـــاء الســـابقين في الوحدات الأمنية "شـــوتزستافيل" (SS) وفروعها المعروفة باسم Waffen SS من الجرائم التي ارتكبوها، وتدشـين المعالم الأثرية والنصـب التذكارية وتنظيم المظاهرات تكريما لهم. وفي المقابل، هُدّمت النصـب التذكارية لأولئك الذين حاربوا النازية. وقال إن التســاهل الذي بدا إزاء هذه الأفعال، بل وتأييدها من جانب موظفين عموميين أحيانا، يصـب في مصـلحة دعاة "النقاء العرقي" والتمييز على أســاس العرق والأصل الإثني.

4 - وأضاف أن مشروع القرار المعروض على اللجنة ليس محاولة للاســترســال في البحوث التاريخية، بل إن القصــد منه هو التصــدي للعنصـــرية اليومية التي تواجهها الدول باســـتمرار في العالم الحديث. وأعرب عن أســفه لارتفاع عدد حالات العنف المرتكبة ضـــد الآخرين على أساس العرق واللغة والدين بشكل حاد؛ وانتشار وصم الناس بسبب اختلاف أصـــولهم العرقية أو لون بشـــرتهم؛ وتزايد العداء للمهاجرين واللاجئين؛ وتزايد إدراج الأحزاب السياسية لرسائل عنصرية في وثائقها السـياسـية؛ ولأن القومية العدوانية يُنظر إليها بالفعل بشـكل منتظم على أنها عنصر لا غنى عنه في الحملات الانتخابية. وأشار إلى أن مشروع القرار مشـروع مواضـيعي يرمي إلى تعزيز التعاون والحوار، وليس قرارا يتعلق ببلد بعينه يهدف إلى مسـاءلة فرادى الدول. وأعرب عن ثقة الوفد الروسي في أن مشروع القرار يمكن أن يسـهم إسـهاما كبيرا في القضـاء على العنصـرية والتمييز العنصـري وكراهية الأجانب وما يتصـل بذلك من تعصب.

5 - **الســـيد المحمصـــاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضـمت إلى مقدمي مشـروع القرار: إثيوبيا، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وأنتيغوا وبربودا، وأوغندا، وبنن، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وتونس، وجامايكا، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وســري لانكا، وســورينام، وصــربيا، وغانا، وغيانا، والفلبين، وكمبوديا، وكوت ديفوار، ولبنان، ومالي، ومصـر، والمغرب، وميانمار، وناميبيا، وهايتي، والهند.

6 - ثم أشار إلى أن الوفود التالية ترغب أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشـــروع القرار: بربـادوس، وجمهوريـة أفريقيـا الوســـطى، والكاميرون، والكونغو.

7 - **الرئيسة:** قالت إنه طُلب إجراء تصويت مسجل.

8 - **الســـيد مـاك** (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة): تكلم تعليلا للتصـويت قبل إجراء التصـويت، فقال إن الولايات المتحدة أعربت عن معارضـتها لمشـروع القرار لمحاولاته إضـفاء شـرعية على الروايات الروسـية التي سـعت إلى ترويج معلومات مضـللة منذ فترة طويلة والتي شوّهت سمعة الدول المجاورة لها بذريعة وضع حد لتمجيد النازية. وذكّر بأن الولايات المتحدة، التي قدمت مع حلفائها الديمقراطيين إســـهامات حاســـمة للانتصـــار على ألمانيا النازية في عام 1945، تدين تمجيد النازية وجميع الأشـــكال الحديثة للعنصـــرية وكراهية الأجانب والتمييز وما يتصـــل بذلك من تعصـــب. وفي ســـياق مكافحة اســـتبداد النازية، ناضـلت الولايات المتحدة أيضـا من أجل ضـمان تمتع الجميع بالحرية وبحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير.

9 - وأفاد بأن المحكمة العليا للولايات المتحدة قد أكدت باســتمرار الحق الدســتوري في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع الســلمي،

بما في ذلك حق الأشخاص الذين يعرّفون أنفسهم بأنهم نازيون، على أن الشعب الأمريكي يأبى على نطاق واسع كرههم وكراهيتهم للأجانب. ويدافع بلده أيضا عن الحقوق الدستورية لأولئك الذين يمارسون حقهم في مكافحة التعصب ويعربون عن معارضتهم الشديدة للمذهب النازي البغيض وللآخرين ممن يتبنون الكراهية.

10 - وقال إنه، على الرغم من أن وفد بلده أعرب باستمرار عن قلقه للوفد الروسي، أثناء المفاوضات بشأن مشروع القرار، واقترح إجراء تنقيحات لتفادي فرض قيود غير مقبولة على حرية التعبير، فقد تم تجاهل التوصيات التي قدمها بلده لتحسين القرار وتعزيزه. وتشجع الولايات المتحدة الدول على الامتناع عن الاحتجاج بكل من المادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والمادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في محاولة إما لإسكات الآراء غير المرغوب فيها أو لتبرير عدم مكافحة التعصب. وأشار إلى أن الولايات المتحدة صوتت ضد كل صيغة جديدة للقرار منذ عام 2005، وسوف تصوت مرة أخرى ضد القرار وتدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

11 - **السيد ميالكوفسكي** (أوكرانيا): تكلم تعليلا للتصويت قبل إجراء التصويت، فقال إن الأوكرانيين قد أسهموا إسهاما هائلا في الانتصار على النازية، وأظهروا بطولة مثالية في الكفاح من أجل تحرير بلدهم وأوروبا. ورغم أن أوكرانيا تدين بشدة جميع أشكال النازية والنازية الجديدة والعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فإن مشروع القرار يعكس محاولة من جانب المقدم الرئيسي للمشروع للتلاعب بالتاريخ. فبعد أن فشل ذلك الوفد في إدراج دعايته السياسية في مشروع القرار بشأن الذكرى الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية في الجلسة العامة الثانية والعشرين للجمعية العامة في دورتها الحالية، فقد أدرج في مشروع القرار صياغة جديدة لا علاقة لها بمكافحة النازية، بل إنها تمجد رموز الحزب الشيوعي المجرم بقيادة ستالين. وقال إن ميثاق مولوتوف - ريبنتروب قد حدد مجالات اهتمام النظام النازي والاتحاد السوفياتي. وقد كان الميثاق يؤذن بحدوث المزيد من الانقسامات في أوروبا التي ستستمر لعقود، وهي الانقسامات التي أدت إلى الاحتلال وإلى معاناة إنسانية لم يسبق لها مثيل وإلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وأضاف أن وفد بلده يدين محاولة الاتحاد الروسي المثيرة للسخرية أن يظهر بمظهر بطل من أبطال النضال ضد النازية والنازية الجديدة، في حين أنه يمجد الستالينية الحديثة التي تسببت في ارتكاب الجرائم ذاتها ضد أمم بأكملها.

12 - وقال إنه بالنظر إلى أن اسم الأمم المتحدة قد استخدم لأول مرة من قبل الحلفاء الذين حاربوا النازية في الحرب العالمية الثانية، فمن المؤسف أن غالبية تلك الدول لم تتمكن مرة أخرى من تأييد مشروع قرار بارز كهذا بسبب التلاعب بصياغته. ورغم أن الوفد الروسي يدرك هذه الحقيقة، فإنه لا ينوي جعل النص مقبولاً بشكل عام، ولكنه يستخدمه بشكل متلاعب في دعايته الحكومية، مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في التطرف والكراهية والعداوة والقومية العدوانية والنازية الجديدة ومظاهر كراهية الأجانب في الاتحاد الروسي. وأعرب عن أسفه أيضا لأن الاتحاد الروسي يقوم، في الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، باستغلال الجمعية العامة كأداة لحملته الإعلامية الحكومية، حيث يتستر على سياسته الدولية العدوانية وأعماله غير القانونية التي أدت إلى سقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى في نزاعات شارك فيها بصورة مباشرة. ورغم أن مشروع قرار بشأن مكافحة تمجيد النازية يستحق أن يعتمد بتوافق الآراء، فإن أوكرانيا ليس لديها خيار سوى التصويت ضده وتشجع الوفود الأخرى على أن تحذو حذوها.

13 - **السيد** غينادي **كوزمين** (الاتحاد الروسي): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن من المدهش والمؤسف أن يدعو بلد من أعضاء التحالف المناهض لهتلر إلى التصويت على مشروع القرار. وقد ظلت تلك الدولة منذ عدة سنوات تحاول أن تثبت أن نشر الأفكار العنصرية، بوسائل منها تسيير المواكب النازية وتمجيد النازية وإقامة النصب التذكارية لأولئك الذين أبادوا عشرات الملايين من الأبرياء في سبيل إثبات نظريتهم المتمثلة في التفوق العرقي، هو ببساطة ممارسة لحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. غير أن الوفد الروسي مقتنع بأن تلك الدولة لا تتصرف بدافع اللياقة السياسية، بل بدافع الاستخفاف والرغبة في التشهير بأولئك الذين أنقذوا العالم من أهوال الاشتراكية القومية. ويعتمد التضامن الحقيقي على الصعيد الدولي والإقليمي والثنائي على بذل جهود مشتركة للقضاء على هذه الظواهر، لا التستر عليها أو التظاهر بأنها لم تحدث قط.

14 - ومضى قائلا إن مشروع القرار يتضمن دعوات إلى مستوى من التعاون والحوار ينبغي أن تكون البلدان المتقدمة ديمقراطيا مستعدة له. ومن الواضح أنه موجه نحو الدعوة إلى حقوق الإنسان، وهو بمثابة تكريم للذين ضحوا بحياتهم في سبيل مستقبل المجتمع، ويؤكد من جديد

حرمة المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، وهو بذلك مناسب بوجه خاص لمصادفته الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة.

15 - ودعا البلد الذي دعا إلى التصويت إلى إعادة النظر في موقفه. فذلك الطلب يلقي ظلالا من الشك على محكمة نورمبرغ وعلى مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، حيث إنها أنشئت أصلا للاستجابة للمعاناة التي تسببت فيها الأيديولوجية النازية والفاشية.

16 - *وبناءً على طلب ممثل الولايات المتحدة، أُجري تصويت مسجّل على مشروع القرار A/C.3/75/L.49.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسرائيل، إسواتيني، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فيجي، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، اليمن.

المعارضون:

أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، تشيكيا، تونغا، الجبل الأسود، جزر سليمان، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كيريباس، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

17 - *اعتمد مشروع القرار A/C.3/75/L.49 بأغلبية 122 صوتا مقابل صوتين، وامتناع 53 عضواً عن التصويت.*

18 - **السيد هوسغن** (ألمانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والبلدان المرشحة للانضمام إليه ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية، فقال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما التزاما تاما بالكفاح العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب ومعاداة السامية وما يتصل بذلك من تعصب. وقد اتخذت الدول الأعضاء فيه تدابير قانونية وسياساتية واسعة النطاق لمكافحة الأعمال ذات الصلة، وتشكل المساواة وعدم التمييز قيمتين أساسيتين من قيم الاتحاد الأوروبي. وأكد على ضرورة أن يعتبر المجتمع الدولي بأسره مكافحة الأشكال المعاصرة لجميع الأيديولوجيات المتطرفة والشمولية، بما فيها النازية الجديدة مسألة ذات أولوية، بما في ذلك عن طريق التنفيذ التام للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وينبغي للمبادرات الرامية إلى القضاء على العنصرية في المجتمعات أن توحد المجتمع الدولي، بدلا من إحداث انقسامات بسبب اتباع نُهج انتقائية ومتحيزة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتقد أنه ينبغي التصدي لجميع الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز بطريقة محايدة ومتوازنة وشاملة في مشروع القرار، مع التركيز على حقوق الإنسان بشكل واضح.

19 - وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي قد شارك بصورة بناءة في المشاورات بشأن مشروع القرار لتعزيز جوانب حقوق الإنسان

في النص، وقد استندت بعض التغييرات المدخلة إلى مقترحاته. واستدرك قائلاً إن ثمة عددا من الشواغل الهامة التي لا تزال قائمةً، وقد أسقطت عدة مقترحات مقدمة من الاتحاد الأوروبي كان من بينها استخدام لغة توافقية. وفي بعض الحالات، تعزز بشكل سلبي استخدام لغة مسيَّسة تنطوي على إشكالات. وأعرب عن أسفه لأن مشروع القرار لم يتناول بعد الأشكال المعاصرة للعنصرية بصورة شاملة، ويواصل التركيز على مسائل لا علاقة لها بمكافحة العنصرية والتمييز بطريقة انتقائية ومتحيزة.

20 - واستدرك قائلا إنه على الرغم من أن مكافحة العنصرية ينبغي أن تركز على تدريس التاريخ، فلا ينبغي أن تركز على إعادة تسمية الشوارع والمعالم الأثرية والنصب التذكارية والرموز، أو الإشارات الخاطئة إلى حركات التحرير الوطني أو غير ذلك من القضايا ذات الدوافع السياسية التي لا تخرج عن نطاق جدول أعمال حقوق الإنسان فحسب، بل تقدم أيضا نظرة أحادية الجانب للتاريخ، كما يتضح من محاولات تبرير ميثاق مولوتوف - ريبنتروب. ويتضمن مشروع القرار أيضا عناصر مثيرة للخلاف تشير إلى تحريف التاريخ وتزويره، مما يسهم في تسييسه.

21 - وأشاد باسم الاتحاد الأوروبي بالدور التاريخي لقوات التحالف في إلحاق الهزيمة بالنازية أثناء الحرب العالمية الثانية التي جلبت في نهايتها انقسامات مؤلمة في العديد من البلدان الأوروبية، وخلّفت الاحتلال ومزيدا من الجرائم ضد الإنسانية بدلا من الحرية. ولذلك، رأى أن من المؤسف عدم الأخذ باقتراح وفد بلده الداعي إلى إدراج إشارات إلى جميع الأنظمة والأيديولوجيات الاستبدادية. وعلى الرغم من أن ميسّر مشروع القرار قد أدرج صياغة تعترف بأهمية الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات في منع العنصرية، فإن الصياغة المستخدمة في النص بأكمله لا تزال تقييدية للغاية بالمقارنة مع وصف تلك الحقوق في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

22 - وذكر أنه يوصي، في سبيل تحسين الكفاءة وضمان تقديم تقارير شاملة، بأن يقدَّم مشروع القرار مرة كل سنتين استنادا إلى تقرير مستقل وحيد تقدمه المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب. وأعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي للعمل في المستقبل بصورة بنّاءة وشفافة مع مقدمي مشروع القرار لمعالجة شواغله، إلا أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي امتنعت في الدورة الحالية عن التصويت.

23 - **السيد توزيك** (بيلاروس): قال إنه من المؤسف أن يُدعى مرة أخرى إلى التصويت على مشروع القرار. ومن الصعب فهم أو قبول دوافع الدول التي صوتت ضده، لا سيما بالنظر إلى أهميته بالنسبة للمجتمع الدولي في عام الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ويجب عدم التشكيك في ضرورة مكافحة تمجيد جميع أشكال النازية والنازية الجديدة وماضي النازية، وينبغي بالتالي اتخاذ خطوات حاسمة للتصدي لانتشار الأحزاب السياسية والحركات والأيديولوجيات والجماعات المتطرفة التي تتسم بطابع عنصري أو يقوم على كراهية الأجانب في جميع أنحاء العالم. وأشار إلى ضرورة تضافر جهود البلدان التي هزمت النازية من أجل الحفاظ على ذكرى الانتصار على النازية وعدم السماح بتكرار تلك الأحداث الرهيبة.

24 - **السيدة واغنر** (سويسرا): تكلمت أيضا باسم أستراليا وآيسلندا وكندا وليختنشتاين والنرويج، فقالت إن تلك الدول تدين بشكل قاطع أي شكل من أشكال العنصرية أو التمييز العنصري أو كراهية الأجانب أو ما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك النازية والنازية الجديدة. وذكرت أن تلك الدول قد صدّقت على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وأنها ملتزمة التزاما تاما بتنفيذها، وهي تحث الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على أن تفعل ذلك، وأن تصدر الإعلان المشار إليه في المادة 14 من الاتفاقية. وأكدت مجموعة الدول أيضاً التزامها القوي بحماية الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

25 - وقالت إنه في حين أن مشروع القرار يتضمن عناصر هامة تسهم في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من المؤسف أن التنقيحات المقترحة لتوسيع نطاقه وتجسيد المزيد من القضايا المعاصرة لم يؤخذ بها بما فيه الكفاية. وإضافة إلى ذلك، لا تزال الطريقة التي حرَّف بها النص التزامات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة مصدر قلق بالغ.

26 - **السيد أجايي** (نيجيريا): قال إن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في بلده لا تعتبر غير إنسانية فحسب، بل إنها تعتبر أيضا منافية لمشيئة الله. وعند إعلان الاستقلال في عام 1960، اعترفت نيجيريا علنا بأن الاستقلال الحقيقي لن يتحقق إلا عندما يكون جميع السود في العالم أحرارا، على

أن لديها أكبر تجمع للسود في العالم. ولذلك، أعرب عن اندهاش وفد بلده من طلب إجراء التصويت. ومن الأسباب الأساسية لإنشاء الأمم المتحدة ضمان المساواة بين جميع الأعراق، وهذا هو السبب الكامن أيضا وراء الاحتفال السنوي باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. وذكر أن مما يبعث على الاطمئنان أن مشروع القرار حظي بتأييد كاسح من الوفود في التصويت المسجل، لأن ذلك يثبت أن المجتمع الدولي يدرك أهمية إدانة التمييز العنصري وما يتصل به من تعصب بأشد العبارات الممكنة.

البند 72 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (A/C.3/75/L.30 و A/C.3/75/L.31/Rev.1 و A/C.3/75/L.32 و A/C.3/75/L.33 و A/C.3/75/L.34)

27 - **السيدة هندرسون** (نيكاراغوا): أدلت ببيان بشأن جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، فقالت إن وفد بلدها يشعر بقلق عميق إزاء استمرار انتشار القرارات الخاصة ببلدان محددة في اللجنة الثالثة. وأردفت قائلة إن جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، هي حقوق عالمية ومترابطة وغير قابلة للتصرف أو التجزئة. وينبغي النظر إلى قضايا حقوق الإنسان في سياق عالمي، دون مواجهة أو تسييس، في ظل الاحترام الواجب لمبادئ السيادة، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والحياد، وعدم الانتقائية، والشفافية، ومراعاة الخصوصيات السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد.

28 - **السيدة ماماداليفا** (أذربيجان): أدلت ببيان باسم حركة بلدان عدم الانحياز بشأن جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، فقالت إنه خلال مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في باكو في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم العميق إزاء استمرار وانتشار ممارسة اتخاذ القرارات الانتقائية التي تتعلق ببلدان محددة في اللجنة الثالثة وفي مجلس حقوق الإنسان، وهذا ما يشكل انتهاكا لمبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية في تناول مسائل حقوق الإنسان. وينبغي التشجيع على زيادة الاتساق والتكامل بين عمل اللجنة والمجلس من أجل تجنب الازدواجية والتداخل غير الضروريين في أنشطتهما.

29 - ومضت تقول إن الاستعراض الدوري الشامل هو آلية التعاون الحكومية الدولية الأساسية لاستعراض مسائل حقوق الإنسان في جميع البلدان دون تمييز، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجاتها في مجال بناء القدرات. وينبغي إجراء الاستعراض استنادا إلى معلومات موضوعية وموثوق بها، في شكل حوار تفاعلي وبمشاركة كاملة للبلد المعني وبصورة محايدة وشفافة ولاانتقائية وبناءة وغير تصادمية وغير مسيّسة. وإذ يؤكد رؤساء الدول والحكومات مجددا أهمية الاحترام الشامل لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية، كرروا الإعراب عن استيائهم من جميع الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والإجراءات التي تعوق التمتع الكامل بها، وعن إدانتهم لها.

30 - وأردفت قائلة إن جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، هي حقوق عالمية مترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتصرف أو التجزئة. ويجب تناول مسائل حقوق الإنسان ضمن السياق العالمي من خلال اتباع نهج بنّاء وغير تصادمي وغير مسيس ولاانتقائي يقوم على الحوار وتتمثل مبادئه التوجيهية في الموضوعية، واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحياد، وعدم الانتقائية، والشفافية، مع مراعاة الخصوصيات السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد.

مشروع القرار: *A/C.3/75/L.30* حالة حقوق الإنسان في جمهورية *كوريا الشعبية الديمقراطية*

31 - **الرئيسة:** قالت إن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

32 - **السيد هوسغن** (ألمانيا): عرض مشروع القرار باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والبلدان المرشحة للانضمام إليه وهي ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وصربيا، ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن مشروع القرار يعكس القلق العميق الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لم تظهر عليها أي علامات تدل على تحسنها خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. وقال إن استمرار عدم تعاون البلد مع العديد من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ورفضه السماح بدخول المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر مثير للقلق. كما لم

تحدث تطورات إيجابية في مجال حقوق الإنسان نتيجة للحوار بين الكوريتين، أو فيما يخص الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان المقطوعة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسائر الدول الأعضاء. وأضاف أن الحالة الإنسانية الخطيرة في البلد تبعث على القلق بوجه خاص، ولا سيما ارتفاع مستويات سوء التغذية والعقبات التي تحول دون إيصال المعونة الإنسانية إلى أشد الفئات ضعفا. ولم يُحرز أي تقدم في الحالات التي تنطوي على اختطاف دولي أو في حالات الأسر التي تفرق شملها. وأشار إلى أن المقرر الخاص قد أكد هذا الأفق المظلم في تقريره الأخير (A/75/388)، حيث أبرز أن تراجع الاتصال بالعالم الخارجي أثناء الجائحة يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الانتهاكات المتجذرة لحقوق الإنسان، وتقييد المزيد من الحريات، وتفاقم التمييز وسوء المعاملة في الاحتجاز.

33 - وأضاف أن مشروع القرار يعكس هذه الشواغل ويتضمن أيضا مناشدة لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحترم جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراما كاملا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوجِّه رسالة واضحة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مفادها أنه يجب عليها أن تتخذ خطوات لتحسين حالة حقوق الإنسان على الفور وأن تدعم ولاية المقرر الخاص وعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سول. واختتم كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يتبع سياسة التعاون المقترن بالنقد فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإنه على استعداد للمساعدة في إحداث التغيير.

34 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: إسرائيل، وأندورا، وأوكرانيا، وبالاو، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وتوفالو، وجزر مارشال، وجورجيا، وسان مارينو، وشيلي، وصربيا، وملديف، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

35 - ثم أشار إلى أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ترغب أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات التي أُدلي بها تعليلا للموقف قبل اتخاذ القرار

36 - **السيد كيم** سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يرفض مشروع القرار رفضاً قاطعاً، حيث لا يمت بصلة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها حقاً. وأشار إلى أن تقديم الاتحاد الأوروبي لمشروع القرار سنويا، عملا بسياسته العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، هو عمل استفزازي يهدف إلى تقويض نظام البلد والإطاحة به بذريعة الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان. فمشروع القرار لا يستحق حتى أن يُنظر فيه، لأنه يتضمن اتهامات ومعلومات مبتذلة لفّقها منشقون عديمو القيمة. ومن الناحية المنطقية، لا يمكن أن تأتي أي حقيقة من أشخاص ارتكبوا جرائم في وطنهم ثم انشقوا عنه، وهجروا حتى أسرهم. وخلص بذلك إلى أن المقدم الرئيسي لمشروع القرار ينبغي له أن يكف عن استخدام شهادات هؤلاء كجزء من مناوراته المشؤومة ضد بلده.

37 - وقال إن أخطر القضايا التي ينبغي التصدي لها في العالم هي انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق التي ترتكب في البلدان الغربية بسبب العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، ونتيجة لأزمة اللاجئين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحكم بصرامة على اليابان، لا سيما لقيامها بتجنيد 8,4 ملايين شخص قسراً، وتنفيذ مليون عملية قتل في إطار إبادة جماعية، وإخضاع 200 000 شخص للاسترقاق الجنسي في كوريا في القرن العشرين. وهذه الجرائم ضد الإنسانية لا تخضع لمبدأ التقادم، ولذلك ينبغي للسلطات اليابانية أن تعترف بصدق بماضيها الملطخ بالدماء وتفكر فيه وتقدم التعويضات عنه، وبذلك تكفِّر عن وضع بلدها المشين كدولة تقترن بمجرمي الحرب وبانتهاكات حقوق الإنسان.

38 - ومضى قائلا إن حجر الزاوية في سياسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العامة وفي شؤونها السياسية هو وضع الناس في المقام الأول وإعطاء الأولوية لمصالحهم. وبالتالي، لم يُرتكب قط في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي من انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة المشار إليها في مشروع القرار، لأنها لا يمكن أن تقع على الإطلاق سواء بموجب القانون أو في الممارسة العملية. وقال إن حكومة بلده ترحب بالحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان الدولية، ولكنها لن تتسامح أبدا مع محاولات استخدام حقوق الإنسان لأغراض سياسية في تشويه كامل للواقع، وسوف ترد بقوة على النُهج التصادمية، مثل تقديم قرارات خاصة ببلدان محددة. وستدافع بحزم عن أسلوب الاشتراكية الذي تتبانه، والذي يضمن تماما حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبها.

39 - وأردف قائلا إن وفد بلده يرفض مشروع القرار رفضا تاما، ولذلك فهو لا يشعر بالحاجة إلى طلب إجراء تصويت. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى أن تنأى بنفسها عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار، وذلك على أساس الرفض المبدئي للتسييس والانتقائية وازدواجية المعايير فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

40 - **السيد توزيك** (بيلاروس): قال إن وفد بلده سيصوت ضد جميع القرارات الخاصة ببلدان محددة. وأكد من جديد معارضة بلده الثابتة والمبدئية لاعتماد هذه القرارات التي تؤدي إلى نتائج عكسية وتستغل حقوق الإنسان لأغراض سياسية، منتهكة بذلك مبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية. وينبغي أن يكون الاستعراض الدوري الشامل بمثابة الصك الحكومي الدولي الرئيسي لتحليل أوضاع حقوق الإنسان في جميع البلدان، دون استثناء. ولن يتسنى تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع الحفاظ على مستويات التنمية المستدامة، إلا من خلال حوار متوازن ومحترم وبنّاء، دون مواجهة وتسييس.

41 - **السيد** غينادي **كوزمين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده قد ذكر مرارا أنه لا يؤيد الممارسة المتمثلة في النظر في مشاريع قرارات انتقائية وأحادية الجانب بشأن أوضاع حقوق الإنسان في بلدان بعينها. فهو يراها غير فعالة ولا ينجم عنها إلا زيادة الصدامات بين الدول الأعضاء. وأردف قائلا إن الأمم المتحدة لديها بالفعل منبر للنظر في أوضاع حقوق الإنسان في جميع البلدان، وهو الاستعراض الدوري الشامل، الذي يتيح فرصة للحوار البناء القائم على الاحترام المتبادل بشأن حقوق الإنسان. واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده ينأى بنفسه من ثم عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

42 - **السيدة ندابيشيمي** (بوروندي): قالت إن وفد بلدها كان سيصوت ضد مشروع القرار لو أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دعت إلى التصويت عليه. وذكرت أن بوروندي تتمسك بموقفها المبدئي المعارض لجميع القرارات الخاصة ببلدان محددة، لأنها تميل دائما إلى التأكيد على ما لا ينجح في البلدان، بينما تتجاهل الإشارات المشجعة على التقدم المحرز فيها. كما أن ميل اللجنة الثالثة إلى شن هجمات سياسية هو أيضاً مدعاة للقلق. وأشارت إلى أن التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تبعث على الأسى بوجه خاص، لا سيما خلال انتشار الجائحة. وأضافت أن لدى الأمم المتحدة آليات مناسبة لاستعراض أوضاع حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة ودون تمييز. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يتجنب تسييس حقوق الإنسان وأن يكون موضوعياً وألا يلجأ إلى نُهج تصادمية.

43 - **السيد الخليل** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يود أن يكرر تأكيد رفضه لاستخدام اللجنة وآليات حقوق الإنسان لاستهداف دول محددة لأغراض سياسية من أجل زعزعة استقرارها. وفي الوقت نفسه، فإن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها دول أخرى على نطاق واسع يتم تجاهلها لأسباب لا علاقة لها البتة بالقانون الدولي والأخلاق وميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أن وفد بلده يؤكد من جديد أيضا موقفه الثابت الرافض للتسييس ولسياسة الكيل بمكيالين الصارخة، وهو ما توجد علامات واضحة على وقوعه في مشروع القرار. ولذلك فإن وفد بلده لن ينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

44 - **السيدة باربر** (الولايات المتحدة الأمريكية): أدلت ببيان عام قبل اتخاذ القرار، فقالت إن حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال مزرية. ولا يزال سرد لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لما ارتكبه النظام من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان يساعد في فهم المجتمع الدولي للوضع الراهن في البلد. وسيرسل المجتمع الدولي مرة أخرى، عن طريق اعتماد مشروع القرار، رسالة واضحة إلى النظام مفادها أن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان يجب أن تتوقف وأن المسؤولين عنها ينبغي أن يحاسبوا. وينبغي لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تبدي احترامها لحقوق الإنسان، وتفي بالتزاماتها بتنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الاستعراض الدوري الشامل، وتتعاون مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفيما يتعلق بالإشارة الواردة في مشروع القرار إلى المحكمة الجنائية الدولية، قالت إن وفد بلدها أعرب عن شواغله بشأنها في بيان عام أُدلي به في الجلسة السابعة (انظر A/C.3/75/SR.7).

45 - **السيد جانغ** جي (الصين): قال إن الصين كانت دائما مع ضرورة تسوية الخلافات في مجال حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون البناءين على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وتعارض الصين تسييس حقوق الإنسان، واستخدام المعايير المزدوجة والأساليب التصادمية، وممارسة الضغط على البلدان الأخرى بذريعة حقوق الإنسان، واعتماد قرارات خاصة ببلدان محددة. وقال إن استمرار السياسة الحالية في شبه الجزيرة الكورية، مع القيام بتخفيف التدابير تدريجياً، هو في صالح جميع الأطراف، ويتماشى مع توقعات المجتمع الدولي. ومن ناحية أخرى، فإن الجزاءات الأحادية الجانب تضر بشكل خطير بحقوق الإنسان لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وينبغي رفعها فورا. ولهذه الأسباب، فإن وفد بلده لن ينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

46 - **السيد كيمورا** (اليابان): أدلى ببيان عام قبل اتخاذ القرار، فقال إن وفد بلده يرحب بكون تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/75/388) وتقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/75/271) يتضمنان كلاهما إشارات إلى عمليات اختطاف مواطنين يابانيين قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. وأضاف أن الاختطاف يعد من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، وهو انتهاك للسيادة الوطنية. فأفراد أسر الضحايا الذين ينتظرون عودتهم يتقدمون في السن، وقد توفي بعضهم بعد انتظارهم لأكثر من 40 عاماً من أجل رؤية أطفالهم مجدداً. وحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قبول الآراء التي أعرب عنها المجتمع الدولي في مشروع القرار واتخاذ خطوات لإعادة جميع المختطفين فورا. وقال إن الأرقام التي ذكرها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وادعاءاته التي لا أساس لها من الصحة بشأن اليابان تستند إلى أخطاء في سرد الوقائع. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تنظر اليابان إلى وقائع التاريخ بتواضع، وتبدي احترامها للديمقراطية وحقوق الإنسان، وتسهم في تحقيق السلام والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي المجتمع الدولي.

47 - **السيد أنخيلينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يرفض الولايات الخاصة ببلدان محددة في مجال حقوق الإنسان لأنها تسبب المواجهة، وتعرقل الحوار البناء، وتتنافى مع الروح التي تأسست بها الأمم المتحدة ومع ميثاقها. وقال إن موقف وفد بلده المبدئي هو أن التقارير والآليات والقرارات ذات الدوافع السياسية التي تستهدف بلداناً محددة تنتهك مبادئ العالمية والموضوعية والحياد واللاانتقائية، ولذلك لا ينبغي إقرارها دون موافقة محددة من الدولة العضو المعنية. ودعا الدول الأعضاء إلى الاستفادة من التقدم المحرز منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، الذي تقوَّض مصداقيته بسبب هذه الآليات. وأوضح أن قضايا حقوق الإنسان ينبغي دراستها في إطار الاستعراض الدوري الشامل ومن جانب هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وكان وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار لو أنه طُلب إجراء تصويت عليه.

48 - **السيدة علي** (سنغافورة): قالت إن سنغافورة لا توافق، من حيث المبدأ، على القرارات الخاصة ببلدان بعينها، لأنها تكون انتقائية بطبيعتها ومدفوعة باعتبارات سياسية، وهي مسببة للانقسام وتأتي بنتائج عكسية. وينبغي تناول مضمون القرارات الخاصة ببلدان بعينها من خلال الاستعراض الدوري الشامل. وأضافت قائلة إن سنغافورة وإن كانت ستمتنع لهذا السبب عن التصويت على مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها، فإن ذلك لا ينبغي أن يفسَّر على أنه الموقف الذي تتخذه بشأن جوهر مسائل حقوق الإنسان التي أثيرت في أي من مشاريع القرارات.

49 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.3/75/L.30.*

50 - **السيد سيلفستر** (المملكة المتحدة): قال إن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال مثيرة للقلق، وإن من المؤسف أن النظام امتنع مرارا عن التحاور مع المقرر الخاص. وباعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، وجَّه المجتمع الدولي رسالة لا لبس فيها إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يكرر فيها المطالب التي طالما تقدَّم بها إلى النظام لإنهاء الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتحمل مسؤولياتها تجاه أكثر الفئات ضعفا من بين سكانها، بمن فيهم المحتجزون، وأن تسمح للمنظمات الإنسانية بالوصول إليهم بشكل كامل وآمن وسريع ودون عوائق. وينبغي أن تكون تدابير مكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) متناسبة مع الوضع، وألا تُستخدم دون داع لزيادة تقييد حرية المواطنين.

51 - وأشار إلى أن سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتحمل المسؤولية الكاملة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في أراضيها وعن الأعمال غير القانونية التي يرتكبها عناصر النظام في الخارج ضد مواطنيها والرعايا الأجانب. واستدرك قائلا إن مشروع القرار يؤدي دورا أساسيا في محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن لفظة "التجاوزات" الواردة في النص تصرف الانتباه دون داع عن رسالته الرئيسية. وحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعطاء الأولوية لرفاه مواطنيها على حساب تطوير برامجها غير القانونية المتعلقة بالأسلحة. فلا يمكن أن تستمر في تجاهل حقوق الإنسان لشعبها.

52 - **السيد زاريان** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الاستعراض الدوري الشامل آلية فعالة لمعالجة حالات حقوق الإنسان على قدم المساواة ودون إطلاق الاتهامات أو الإشهار والفضح. وأضاف قائلا إن مواصلة الممارسة غير المجدية والتصادمية المتمثلة في الاتخاذ الانتقائي لقرارات تخص بلدانا بعينها واستغلال اللجنة لتحقيق أهداف سياسية يقوّضان التعاون والحوار ويتعارضان مع مبادئ العالمية واللاانتقائية والموضوعية في معالجة مسائل حقوق الإنسان. واختتم

كلامه قائلا إن وفد بلده ينأى بنفسه من ثم عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

53 - **السيدة نغوين** ترا فونغ (فييت نام): قالت إن وفد بلدها انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار لأن الحوار البناء والتعاون هما النهجان الوحيدان المناسبان والفعالان في تناول قضايا حقوق الإنسان. وأضافت أن فييت نام تعرب عن قلقها إزاء عمليات الاختطاف التي وقعت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتدعو الأطراف المعنية إلى الدخول في حوار لإيجاد حل مُرضٍ في الوقت المناسب.

54 - **السيد غونساليس بيماراس** (كوبا): قال إن وفد بلده ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار، وفقا لمعارضته المبدئية لفرض قرارات وولايات انتقائية وذات دوافع سياسية، لا سيما أنها تستخدم فقط ضد البلدان النامية وتقترن بتدابير قسرية انفرادية. فالتعاون الدولي الحقيقي، القائم على مبادئ الموضوعية والحياد واللاانتقائية، هو أفضل سبيل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بصورة فعالة، على أنها تشكل تحدٍّ لجميع البلدان. وينبغي استخدام آلية الاستعراض الدوري الشامل كمنبر لتعزيز النقاش، دون تسييس أو مواجهة، ولتشجيع التعاون القائم على الاحترام مع البلد المعني.

55 - ومضى قائلا إن مقدمي مشروع القرار لا يزالون يشيرون إلى أنهم يؤيدون الجزاءات في الحالات التي لا يكون فيها السلام والأمن الدولي على المحك، وإلى أن مجلس الأمن ينبغي أن يتدخل في مسائل تتجاوز نطاق ولايته، وهو أمر خطير وغير مجدٍ. ولا يمكن لكوبا أن تتواطأ في محاولات لحرمان شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من حقه في السلام وتقرير المصير والتنمية. واستدرك قائلا إن معارضة كوبا للولاية الانتقائية والمُسيَّسة لا تنطوي على أي حُكم قيمي بشأن المسائل المُعلّقة المشار إليها في الفقرة الرابعة والعشرين من ديباجة مشروع القرار، وهي مسائل تستلزم حلاً عادلاً ونزيهاً بموافقة جميع الأطراف المعنية.

56 - **السيد رويز** (الفلبين): قال إن وفد بلده ينأى بنفسه عن الفقرة 12 من مشروع القرار، وعن جميع الفقرات في مشاريع القرارات التي تشير إلى المحكمة الجنائية الدولية، وإن الفلبين انسحبت من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في آذار/مارس 2019 في سياق موقفها المبدئي ضد مَن يسيّسون حقوق الإنسان ويتجاهلون استقلال أجهزة ووكالات بلده التي تؤدي عملها بشكل جيد. وعلى الرغم من الانسحاب، أكّد مجددا باسم وفد بلده الالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب الفظائع، وقد اعتمد بلده تشريعا في هذا المعنى. وأكد أن كثيرا من الناس يتعمدون تجاهل حقيقة أن نظام روما الأساسي مترسخ في مبدأ التكامل، لا الاستبدال، وهذا ما يعني أن الدول يؤول إليها المسؤولية الأولية والحق فيما يتعلق بمقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية، وأنه لا يُتاح للمحكمة الجنائية الدولية أن تمارس ولايتها القضائية إلا في حال عدم ممارسة هذه الولاية من جانب النظم القانونية الوطنية أو عدم قدرتها على ممارستها. وبما أن محاكم الفلبين تسير على ما يرام، فلا يمكن لحكومة بلده القبول بأن تكون المحكمة الجنائية بديلا للمحاكم الوطنية.

57 - **السيد أجايي** (نيجيريا): قال إن وفد بلده، تمشيا مع موقف بلده فيما يتعلق بالقرارات الخاصة ببلدان محددة، سيمتنع عن التصويت على مشاريع القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وجمهورية إيران الإسلامية؛ وجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا؛ والجمهورية العربية السورية. وإنه ينبغي مناقشة حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان في مجلس حقوق الإنسان، الذي يحتوي على آليات ملائمة لمعالجة هذه الشواغل.

مشروع القرار A/C.3/75/L.31/Rev.1: حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

58 - **الرئيسة:** قالت إن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

59 - **السيد راي** (كندا): عرض مشروع القرار، فقال إن وفد بلده يقدّر التطورات الإيجابية المختلفة في جمهورية إيران الإسلامية، من قبيل تخفيض عدد حالات الإعدام والتقدم المحرز في اعتماد تشريعات. غير أن الانتهاكات المستمرة والمتزايدة الخطورة لحقوق الإنسان من جانب حكومة جمهورية إيران الإسلامية تثير قلقا بالغا، ليس أقلها التدابير القمعية التي اتخذت ضد المحتجين السلميين في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020، وأسفرت عن مئات الإصابات والاعتقالات. وقال إن وفد بلده يشاطر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية شواغله إزاء إنكار الحكومة مسؤوليتها وعدم إجرائها تحقيقات مستقلة في أوانها بشأن هذه الأحداث؛ ويحث الحكومة على محاسبة المسؤولين عن إعدام آلاف السجناء السياسيين في عام 1988؛ ويؤيد الدعوات التي وجهها الأمين العام والمقرر الخاص الداعية إلى تحرير جميع المواطنين الذين اعتقلوا بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير والتجمع.

60 - وأضاف قائلا إن التقارير التي تفيد بالمضايقة المنهجية، والتخويف، والاعتقال والتعذيب للصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان وعائلات الضحايا، بمن فيهم ضحايا إسقاط طائرة الخطوط الجوية الدولية الأوكرانية الرحلة 752، هي تقارير تبعث على القلق. وأشار إلى قلق كندا البالغ أيضاً إزاء استخدام الاحتجاز التعسفي والأحكام المطولة بالسجن، وإعدام الأفراد الذين يعبرون عن آراء مخالفة، واستهداف الجهات المدافعة عن حقوق المرأة، بمن فيهم بعض السجينات البارزات اللواتي نُقلن مؤخراً دون محاكمة وفق الأصول القانونية. وينبغي للحكومة أن تلغي جميع القوانين التي تجيز استخدام التعذيب أو سوء المعاملة أو عقوبة الإعدام، بما يشمل الأطفال أيضًا.

61 - وتابع قائلا إن بعض الوفود قد يصوت ضد مشروع القرار أو أن تمتنع عن التصويت اعتقادا منها بأن القرارات الخاصة ببلدان محددة لا مكان لها في اللجنة الثالثة. غير أن المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة توضح أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبما أنه سيكون من المستحيل القيام بذلك دون مناقشتها، فإن منتديات كاللجنة الثالثة توفر الأدوات الكافية لإثارة الشواغل. وقد تدفع وفود كثيرة أيضا بأنه لا ينبغي لكندا أن تقدم مشروع القرار بسبب سجلها غير المثالي في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن وفد بلده يعترف بأوجه القصور التي يعاني منها البلد، ولكنه يعرف من خلال التجربة قيمة الدور الذي يمكن أن يؤديه الاهتمام الدولي في تحقيق إصلاحات في مجال حقوق الإنسان، شريطة السماح بمناقشة هذه الإصلاحات.

62 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية قد انضمت إلى مقدِّمي مشروع القرار: أندورا، وبالاو، وتوفالو، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وسان مارينو، وسلوفاكيا.

63 - **الرئيسة:** قالت إنه طُلب إجراء تصويت مسجل.

البيانات التي أُدلي بها تعليلا للتصويت قبل إجرائه

64 - **السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده كان ثابتا في اتخاذ خطوات لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما يتماشى مع التزاماته بموجب القانون الدولي والمبادئ المكرسة في دستوره، ومسترشدا بالمبادئ المتأصلة في حضارته وتعليمه الديني اللذين يتسمان بالثراء. وقد عمل بشكل بناء مع الشركاء على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي بشأن قضايا حقوق الإنسان، بهدف كفالة تمتع جميع الإيرانيين بحقوق متساوية، بغض النظر عن اللون والعرق واللغة وغيرها من العوامل.

65 - وتابع يقول إن تقديم مشروع قرار ذي دوافع سياسية يشكل تلاعبا خطيرا بقضايا حقوق الإنسان، وتمثيلية بغيضة ومثيرة للشفقة، لا سيما عندما يكون مقدموه من أسوأ منتهكي حقوق الإنسان. والواقع أن بعض مقدمي مشروع القرار حرضوا، أثناء الحرب التي شنت على بلده، الدكتاتور السابق صدام حسين من خلال تزويد نظامه بالمواد اللازمة لبناء إمدادات الأسلحة الكيميائية التي استخدمت فيما بعد ضد القوات الإيرانية والمدنيين الأبرياء. وما زالت العواقب المروعة لتلك الأعمال محسوسة بعد مضي ثلاثة عقود عليها. ولم تعتذر هذه الدول الأعضاء بعد أو تعوض الضحايا عن تلك الانتهاكات اللاإنسانية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومع ذلك، فهي تتصرف كشريكة بإرادتها في الإرهاب الطبي والاقتصادي الذي تشنه الولايات المتحدة ضد بلده.

66 - وواصل بيانه قائلا إن الإيرانيين أظهروا مرونة حازمة على مدى العقود الأربعة الماضية، بالرغم من الصعوبات الناجمة عن فرض تدابير قسرية غير قانونية وانفرادية، وإن حالة حقوق الإنسان تحسنت بشكل كبير خلال هذه الفترة لأن الحكومة المنتخبة ديمقراطيا ملزمة بموجب الدستور بتوفير الحماية القانونية لجميع الأشخاص، وتحسين وضع المرأة والأطفال، وكفالة حرية الأقليات الدينية في ممارسة شعائرها الدينية، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات. وذكر أن جميع الأشخاص في جمهورية إيران الإسلامية يتمتعون على قدم المساواة بالحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

67 - وأردف قائلا إن النهج الذي تتبعه كندا فيما يتعلق بمشروع القرار، الذي توجه فيه اتهامات غير مؤكدة ولا أساس لها، بينما تغض الطرف عن الواقع على أرض الواقع، هو نهج بائس للغاية، وإن حكومة كندا تغفل الاحتياجات القنصلية للإيرانيين الذين يعيشون في كندا وتأوي مواطنين إيرانيين سرقوا بلايين الدولارات، ومع ذلك فإنها تشعر لسبب ما أنها في وضع يمكنها من المحاضرة في حقوق الإنسان. وقال إن وفد بلده يرفض بشدة مشروع القرار، الذي صيغ في شكل عمل انتقامي ذي دوافع سياسية لأن بلده يتخذ موقفا ضد كل أشكال القمع والتدخل الأجنبي. وفي الختام قال إنه ينبغي مناقشة حقوق الإنسان بجدية، وبطريقة موضوعية ودون تسييس، إلا أن مشروع القرار تعرض للتشويه بسبب التحيز السياسي والمصالح الخاصة، ومن ثم ينبغي لجميع أعضاء اللجنة أن يرفضوه.

68 - **السيد سيلفستر** (المملكة المتحدة): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن وفد بلده يؤيد بقوة مشروع القرار ولا يزال يشعر بقلق

عميق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان والادعاءات التي قدمت خلال الأشهر الـ 12 الماضية بشأن الاستخدام المفرط للقوة من جانب السلطات، بما في ذلك القمع المميت للاحتجاجات والمظاهرات من خلال العنف، والاعتقالات الجماعية، ومنع الوصول إلى الإنترنت. وتستمر أيضًا حالات سوء المعاملة في السجون، والاحتجاز التعسفي، وفرض قيود شديدة على إمكانية اللجوء إلى القضاء. وقال إن احتجاز الرعايا الأجانب ومزدوجي الجنسية وممثلي الأقليات الدينية والإثنية أمر يبعث على القلق بوجه خاص.

69 - وأضاف قائلا إن المملكة المتحدة تؤيد استخدام القرارات الخاصة ببلدان محددة في اللجنة الثالثة، حيث أن لديها الولاية لدراسة قضايا حقوق الإنسان التي تؤثر على الناس في جميع أنحاء العالم. فمشاريع القرارات لا تقدم إلا عن أخطر المنتهكين أو أكثرهم سيطرة، وهي تكمل أعمال مجلس حقوق الإنسان والمحافل الأخرى عبر تعزيز التدقيق في امتثال الدول الأعضاء للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. وهي تخضع دائماً لعملية شاملة تُدعى فيها جميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول غير المؤيدة، إلى إبداء تعليقاتها. وباعتماد مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، يمكن للمجتمع الدولي أن يحاسب حكومة ذلك البلد وأن يكفل امتثالها التام لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي.

70 - **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إن وفد بلده يحيط علما بالتقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية إيران الإسلامية في السنوات الأخيرة في إظهار استعدادها للتحرك نحو إقامة مجتمع أكثر تسامحا. وينبغي الإشادة بها لاعتمادها مؤخراً تشريعاً بشأن حماية الأطفال والمراهقين وبذلها جهود ترمي إلى التصدي لحوادث العنف العائلي خلال انتشار الجائحة. غير أن وفد بلده لا يزال يشعر بالقلق إزاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأقليات الدينية والإثنية، التي لا يستطيع أعضاؤها ممارسة عقيدتهم بحرية ويعانون من التمييز في أحكام القانون وفي الممارسة العملية على حد سواء. وفي ضوء التقارير المثيرة للقلق عن استمرار استخدام الاحتجاز التعسفي والتعذيب في أعقاب الاحتجاجات التي اندلعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، دعا أيضا الحكومة إلى كفالة استقلال النظام القضائي ودعم الحق في محاكمة عادلة. وارتأى أن تتعاون حكومة جمهورية إيران الإسلامية مع المقرر الخاص والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وأن تواصل التصدي للانتهاكات المبلغ عنها. وأضاف قائلاً إن وفد بلده سيمتنع عن التصويت.

71 - **السيد بات** (باكستان): قال إن المشاركة البناءة لحكومة جمهورية إيران الإسلامية في عملية الاستعراض الدوري الشامل ومع هيئات المعاهدات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعكس التزامها بالعمل مع الآليات الدولية. ونظرا لأن تعزيز حقوق الإنسان مسؤولية مشتركة، فلا يمكن تحسين حقوق الإنسان إلا بالتعاون والشمولية، لا بالتسييس والانتقائية. واختتم بيانه بالقول إن مشروع القرار قيد النظر لا يُظهر روحا بناءة، ولذلك سيصوت وفد بلده ضده.

72 - **السيد غونساليس بيماراس** (كوبا): قال إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار. فكوبا تتمسك بموقف قائم على المبادئ رافض للقرارات الخاصة ببلدان محددة، التي تشجع على اتباع نهج عقابي وتصادمي إزاء مسألة حقوق الإنسان ولا تحسن حالة حقوق الإنسان في الواقع. وإن استمرار إدراج حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية في جدول الأعمال يستند إلى دوافع سياسية ولا ينبع من القلق الحقيقي أو الاهتمام الفعلي بالتعاون مع هذا البلد. وأية ولاية تُفرض على أساس التسييس والمعايير المزدوجة مصيرها الفشل. وأضاف قائلاً إن وفد بلده يعترض على التلاعب بحقوق الإنسان بهدف تعزيز مآرب سياسية، والنيل من مصداقية الحكومات، ومحاولة تبرير الاستراتيجيات الرامية إلى زعزعة استقرار الحكومات. ودعا الدول إلى تشجيع الحوار البناء والقائم على الاحترام مع جمهورية إيران الإسلامية على أساس من التعاون وتبادل الممارسات الجيدة، فذلك هو السبيل الوحيد للنجاح في التصدي لتحديات حقوق الإنسان التي تواجه المجتمع الدولي.

73 - **السيد الخليل** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده يرفض تسييس مسائل حقوق الإنسان واستغلال آليات الأمم المتحدة في استهداف بلدان بعينها خدمةً لمصالح بعض الدول الأعضاء ذات النفوذ وحلفائها. ويعارض بلده أيضا استخدام المعايير المزدوجة لدى النظر في مسائل حقوق الإنسان، كما كان الحال في مشروع القرار هذا، حيث إن مقدميه يدَّعون أنهم أوصياء على حقوق الإنسان، ومع ذلك فإنهم، بإثارة النزاعات والمواجهات والعداوات بين البلدان، ورمي الاتهامات على البلدان ومحاولة عزلها والتشهير بها، لن يحققوا الأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، من قبيل العلاقات الودية والتعاون بين الدول الأعضاء. وأضاف أن السبيل الوحيد لتسوية النزاعات والتمسك بقيم القانون الدولي يكون من خلال الدبلوماسية والحوار، مع الاحترام الكامل لمبادئ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والامتثال للالتزامات الناشئة عن الاتفاقات الدولية المتعددة

الأطراف. فإصرار مقدمي مشروع القرار على استهداف جمهورية إيران الإسلامية لم يسفر إلا عن تصعيد خطير.

74 - وتابع يقول إن إساءة استخدام القيم النبيلة لحقوق الإنسان تُقوض الثقة في آليات حقوق الإنسان. وإن بعض الدول الأعضاء، التي تتذرع بحجج واهية، تستخدم نفوذها الاقتصادي والسياسي لإساءة استخدام آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باستهدافها دولا أعضاء أخرى، في محاولة على ما يبدو لتبديد آمال مؤسسي الأمم المتحدة، الذين أرادوا إعطاء الأسبقية للحوار والدبلوماسية في العلاقات الدولية على العدوان والأكاذيب والنفاق. ولهذه الأسباب فإن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار.

75 - **السيد أنخيلينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار. وأضاف أن فنزويلا ترفض الولايات الخاصة ببلدان محددة في مجال حقوق الإنسان لأنها تسبب المواجهة، وتعرقل الحوار البناء، فضلا عن أنها غير نزيهة، ومسيسة، ومخالفة للروح التي تأسست بها الأمم المتحدة وميثاقها. فالتقارير والآليات والقرارات ذات الدوافع السياسية التي تستهدف بلداناً محددة تزيد من تفاقم حالات حقوق الإنسان نتيجة لفرض تدابير قسرية انفرادية. ودعا الدول الأعضاء إلى الاستفادة من التقدم المحرز منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، لأن تلك الآليات تقوض مصداقية المجلس. وأوضح أخيرًا أن قضايا حقوق الإنسان ينبغي دراستها في إطار الاستعراض الدوري الشامل ومن جانب هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

76 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن القرارات الخاصة ببلدان محددة تشكل مثالا وجيهًا للتسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة لدى النظر في مسائل حقوق الإنسان. فهي لم تدعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لكن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المستهدفة تسبّب فقط في الدعوة إلى المواجهة وعرقلة الحوار البناء والتعاون في قضايا حقوق الإنسان. ولذا فقد خلص إلى إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار.

77 - **السيد جانغ** جي (الصين): قال إن أية خلافات مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية ينبغي تسويتها من خلال الحوار والتعاون البناءين على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وتعارض الصين تسييس مسائل حقوق الإنسان، واستخدام المعايير المزدوجة والأساليب التصادمية، وممارسة الضغط على البلدان الأخرى بذريعة حقوق الإنسان، واعتماد قرارات بشأن حقوق الإنسان خاصة ببلدان بعينها. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر إلى حالة حقوق الإنسان في إيران نظرة موضوعية ومحايدة، وأن يبدي تفهماً للتحديات التي تواجه هذا البلد النامي، وأن يكون أكثر استعداداً للنظر في احتياجاته ورغباته. ودعا جميع الدول المعنية إلى أن ترفع فورا التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية لتجنب إلحاق مزيد من الأذى بحقوق الإنسان للشعب الإيراني. وانتهى إلى القول إن وفد بلده سيصوت بالتالي ضد مشروع القرار.

78 - **السيد** غينادي **كوزمين** (الاتحاد الروسي): قال إن اعتماد قرارات مسيّسة وخاصة ببلدان محددة يأتي بنتائج عكسية ولا يمتّ بأي صلة لحماية حقوق الإنسان، وإن ممارسة التشكيك في بلدان أخرى لأسباب سياسية يفقد هيئات الأمم المتحدة مصداقيتها، وهي التي يُفترض فيها، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن تحترم المساواة بين الدول الأعضاء في السيادة. وفي الختام قال إن وفد بلده سيصوت بالتالي ضد مشروع القرار.

79 - *أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/75/L.31/Rev.1.*

المؤيدون:

الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبالاو، والبحرين، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتشيكيا، وتوفالو، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وساموا، وسان مارينو، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكيريباس، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وإريتريا، وأفغانستان، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، وبروني دار السلام، وبوروندي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتركمانستان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، وسري لانكا، والصين، والعراق، وعمان، وغينيا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوبا، ولبنان، ونيكاراغوا، والهند.

الممتنعون:

إثيوبيا، والأردن، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرازيل، وبليز، وبنغلاديش، وبنن، وبوتان، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتونغا، وجامايكا، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسنغافورة، والسودان، وسورينام، وطاجيكستان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغيانا، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، وفيجي، وقطر، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، والكويت، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، وناورو، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا.

80 – *اعتمد مشروع القرار A/C.3/75/L.31/Rev.1 بأغلبية 79 صوتا مقابل 32 صوتًا، وامتناع 64 عضوًا عن التصويت.*

81 – **السيدة نداييشيميي** (بوروندي): قالت إن وفد بلدها صوت وفقا لموقفه المبدئي المعارض لجميع القرارات الخاصة ببلدان محددة، والتي تأتي بنتائج عكسية لأنها تنتهك مبدأي الحياد واللاانتقائية، وتقوض التعاون، وتثير المواجهة. بل إنها كانت أكثر ضرراً أثناء جائحة كوفيد-19. وأردفت تقول إن الاستعراض الدوري الشامل يشكل أنسب منتدى لمعالجة قضايا حقوق الإنسان بصورة موضوعية. وأحاطت علماً بالجهود التي تبذلها جمهورية إيران الإسلامية للتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

82 – **السيد ريوس سانشيز** (المكسيك): قال إن وفد بلده امتنع عن التصويت على مشروع القرار ولكنه أقر بأن الميسر حاول الموازنة بين التقدم المحرز في جمهورية إيران الإسلامية والتحديات الخطيرة التي يواجهها البلد في مجال حقوق الإنسان. ومن الأمثلة عن التقدم المحرز تعديل قانون الجنسية، والمراحل المبكرة من التعاون بين الحكومة وآليات حقوق الإنسان، ومشاركة البلد في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وقال إن تخفيض عدد حالات الإعدام، لا سيما في الجرائم المتصلة بالمخدرات، أمر مثير للإعجاب على وجه الخصوص، وإن كانت المكسيك تشجع الحكومة أيضا على تطبيق وقف اختياري على تطبيق عقوبة الإعدام. وينبغي للحكومة، بوجه عام، أن تكثف جهودها لتحسين حالة حقوق الإنسان. والشيء الذي يشكّل دليلا واضحا على التزامها وتدبيرًا من شأنه أن يشجع وفد بلده على الاحتفاظ بموقفه في التصويت، هو تعاون الحكومة مع المقرر الخاص والهيئات ذات الصلة في المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأخيرا، قال إن من شأن التعاون مع منظومة الأمم المتحدة أن يساعد البلد على تجاوز التحديات التي يواجهها حاليا للأسف.

83 – **السيد ماك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية وفقًا لتقارير موثوقة أفادت أن النظام الإيراني قتل بوحشية، في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، ما يصل إلى 500 1 متظاهر وعذب وسجن آلافًا آخرين. ولا تزال المؤسسات الحكومية، بما فيها السلطة القضائية ونظام المحاكم الثورية الإسلامية، غير خاضعة للمساءلة عن ارتكابها مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب الإيراني. وما يثير الانزعاج بصفة خاصة التقارير التي تفيد بفرض أحكام بالإعدام في أعقاب محاكمات جائرة، وانتزاع الاعترافات بالإكراه عن طريق التعذيب، والاحتجاز بسبب النشاط السلمي، والظروف المزرية في السجون التي أصيب فيها السجناء بفيروس كوفيد-19.

84 – وطالب باسم وفد بلده بالإفراج الفوري عن السجناء السياسيين، الذين عادة ما يُحرمون من الرعاية الطبية والزيارات العائلية ويُستبعدون من الإجازات التي تمنَح للسجناء وقرارات العفو في سياق جائحة كوفيد-19. وأدان أيضا بشدة استهداف العمال والصحفيين والناشطين العماليين والأحكام القاسية التي تصدر بحقهم بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات وفي النقابات العمالية. كما أن استهداف النظام للأشخاص ذوي الآراء السياسية المعارضة واستمرار قمعه لأفراد الأقليات الإثنية والدينية هما أيضا أمران بغيضان، لا سيما المعاملة القاسية وأحكام

السجن الشديدة التي يواجهها دراويش غونابادي، والبهائيون، والمتحولون إلى المسيحية بسبب معتقداتهم. وينبغي لجمهورية إيران الإسلامية أن تحترم حقوق الإنسان للجميع، بمن فيهم المسلمون من غير الشيعة.

85 - واختتم بيانه بالقول إن النظام الإيراني لا يزال يمنع المقرر الخاص من دخول البلد. ونظراً لعدم إجراء تحقيقات مستقلة أو شفافة في حالات القتل التي ارتكبها النظام في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، فقد حث الحكومة على السماح للمقرر الخاص بزيارة البلد فوراً.

86 - **السيد كيمورا** (اليابان): قال إن حكومة بلده ترحب بالجهود التي تبذلها جمهورية إيران الإسلامية خلال الجائحة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى التقليل من إمكانية الإصابة بفيروس كوفيد-19 في السجون. وأعرب باسم وفد بلده عن الأمل في إحراز تقدم ملموس من خلال التنفيذ المطرد للتوصيات التي أُعدَّت خلال الاستعراض الدوري الشامل. وق صوتت اليابان لصالح مشروع القرار لأنها تتوقع أن تشهد مزيدًا من التطورات الإيجابية في حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. وستواصل حكومة اليابان المشاركة في حوار ثنائي بشأن حقوق الإنسان مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية.

87 - **السيد بارور** (إسرائيل): قال إن وفد بلده يقدر النهج الواقعي الذي اتخذه ميسرو مشروع القرار والتركيز حصرا على انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة والمؤكدة التي ترتكبها جمهورية إيران الإسلامية، وإن وصف الحالة التي وصلتها حقوق الإنسان يدعو إلى القلق، فلا يزال البلد منذ وقت طويل كياناً مزعزعاً للاستقرار ومشجعًا على الإرهاب. والفوضى التي زرعها والعلامة التي تركها على مختلف النزاعات والحروب الأهلية، ولا سيما في اليمن وسوريا ولبنان، ينبغي أن تكون بمثابة تحذير صارخ. وإن أعمال النظام وتعزيز مصالحه على الصعيدين الداخلي والدولي لا تتفق مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية والعيش معًا في سلام وحسن جوار.

88 - وفي ختام بيانه قال إن هناك علاقة حتمية بين معاملة دولة ما لمواطنيها واعتداءاتها على الدول الأخرى: فإن كانت لا تكنّ احترام لحقوق الإنسان لمواطنيها، فلن تكنّ أي احترام لحقوق الدول الأخرى. وعندما يقترن عدم احترام حقوق الإنسان بطموح إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل، فلا يمكن أن تكون استجابة المجتمع الدولي مجرد التطلع إلى غد أفضل؛ فثمة الكثير مما كان ينبغي تعلّمه منذ تأسيس الأمم المتحدة.

مشروع القرار A/C.3/75/L.32: حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا

89 - **الرئيسة:** قالت إن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

90 - **السيد كيسليتسيا** (أوكرانيا): قال، لدى عرضه لمشروع القرار، إن ينبغي لأعضاء اللجنة أن يكونوا على دراية بالقصة التي سيرويها الممثل الروسي قريبا في محاولة للتلاعب بالمشاركين. وإذا كان الاتحاد الروسي لا يوافق على جوانب من تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الأخير عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا أو مشروع القرار المعروض على اللجنة، فينبغي أن يتيح لبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، المنوط بها رصد الحالة هناك وفقاً للقانون الإنساني الدولي، إمكانية الوصول إلى شبه جزيرة القرم.

91 - وأضاف يقول إن مشروع القرار لا يتعلق بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا، فقد أكدت الجمعية العامة بالفعل أن شبه جزيرة القرم تابعة لأوكرانيا، وتعرضت بصورة مؤقتة وغير قانونية، منذ شباط/فبراير 2014، لاحتلال روسيا التي اعتُرف بها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. وذكر أن ما جرى منذ ذلك الحين في القرم من إنشاء أي "أجهزة" وتنصيب أي "مسؤولين" هو عمل غير مشروع، وأنه ينبغي الإشارة إلى هذه الأجهزة وهؤلاء المسؤولين بمسمّى "سلطات الاحتلال التابعة للاتحاد الروسي". وأشار إلى أن مشروع القرار يتعلق بالحالة اليائسة للسكان في الأراضي المحتلة مؤقتا، وما يتعرضون له يوميًا على يد الاتحاد الروسي من الاستخدام المنهجي للقمع، والاحتجاز التعسفي، والملاحقات القضائية، وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، والتعذيب. فاستخدام "شاي نوفيتشوك" من النوعية العسكرية من جانب جهاز الأمن الاتحادي الروسي معروف جيدا، ولكن حكومة روسيا تستخدم أيضا أشكالا أبسط ولكن لا تقل قسوة تتمثل في إحداث رعب جماعي في القرم، من قبيل التدخل غير المبرر في أنشطة التغطية الإعلامية للعاملين في مجال الإعلام، وترهيب تتار القرم المسلمين، وطرد الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. وقد ظل نحو 100 مواطن أوكراني محتجزين بصورة غير قانونية بتهم ذات دوافع سياسية، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وحده، حُكم على تتار من القرم بالسجن لفترات طويلة إلى حد يبعث على الصدمة تتراوح بين 12 و 17 سنة بسبب ممارسة الشعائر الإسلامية بالوسائل السلمية.

92 - وتابع يقول إن الأمين العام حث الدول الأعضاء في تقريره الأخير عن الحالة (A/75/334) على مواصلة الدعوة إلى احترام

القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في القرم، ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في القرم، ومواصلة دعم عمل الأمم المتحدة لكفالة احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الدولي في القرم. واختتم بيانه بالقول إنه إذا كانت الدول الأعضاء تحترم بالفعل الأمم المتحدة وقيادتها وتوصيات وقرارات أجهزتها، فينبغي لها الطلب من الأمم المتحدة أن تواصل توخي اليقظة في مراقبة الأراضي المحتلة مؤقتا. وبالنتيجة، فإن مشروع القرار يتعلق أيضاً بالثقة في الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبعثة الرصد لمواصلة عملهم فيما يتعلق بشبه جزيرة القرم.

93 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: آيسلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، والجبل الأسود، وجزر مارشال، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ومقدونيا الشمالية، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنرويج، ونيوزيلندا، واليابان.

94 - **الرئيسة:** قالت إنه طُلب إجراء تصويت مسجل.

البيانات التي أُدلي بها تعليلا للتصويت قبل إجرائه

95 - **السيد** غينادي **كوزمين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده سبق أن أعلن في مناسبات عديدة أن ما يسمى بالانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان في القرم المشار إليها في مشروع القرار هي ضرب من الخيال الذي يحلم به الوفد الأوكراني كعمل من أعمال التشهير. فقد مارس شعب القرم حقه في تقرير المصير من خلال استفتاء حر وسلمي أجري وفقاً للمعايير الدولية. ولذلك فإن أي نقاش بشأن إعادة توحيد شبه جزيرة القرم مع الاتحاد الروسي لا طائل منه لأن جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول قد اندمجا بالفعل اندماجا كاملا في الحيز السياسي والقانوني والاقتصادي الروسي.

96 - وأضاف يقول إن واضعي مشروع القرار قد حاولوا، وهم يذرفون دموع التماسيح، منذ سنوات معاقبة سكان القرم على اختيارهم الحر للاتحاد الروسي؛ فمنذ عام 2014، تفرض الولايات المتحدة والدول الأوروبية عقوبات أحادية غير قانونية أضرت بمصالح سكان شبه الجزيرة، بسبل منها حظر العلاقات الاقتصادية، ورفض التأشيرات، ورفض الاعتراف بالوثائق. وإذا كان سكان شبه الجزيرة يرزحون حقا تحت نير ما يسمى "نظام الاحتلال"، فينبغي ألا يتعرضوا لهذا الأسلوب من العقاب. كما أن وفد أوكرانيا أعرب، من جانبه، عن القلق بشأن مواطني القرم، إلا أنه عمد في شتاء عام 2015 إلى قطع التيار الكهربائي عن 575 منطقة سكنية، يقيم فيها نصف سكان شبه الجزيرة تقريبا. كما أنه يقطع، منذ نيسان/أبريل 2014، إمدادات المياه عن قناة القرم الشمالية، التي توفر 85 في المائة من إمدادات المياه في جمهورية القرم.

97 - ورأى، بشكل أعم، أن من الخطأ أن تركز أوكرانيا على "القيم الأوروبية" إذا كان ذلك ينطوي على الانتفاضات المدنية، ومحاولات القضاء على سكانها في شرق أوكرانيا، والمسيرات النازية، وعمليات القتل، والاعتداء على الصحفيين وترهيبهم، وخطاب الكراهية، ومضايقات فئة كاملة من المواطنين الأوكرانيين لمجرد تفضيلهم التحدث باللغة الروسية. ووفقا لآخر الأنباء، فإن رئيس أوكرانيا نفسه في حالة حرب مع محكمته الدستورية، ليس من أجل تأكيد سيادة القانون، ولكن للحصول على قرض إضافي من صندوق النقد الدولي لاقتصاد البلد المنهار. وقد أعيد تأكيد جميع هذه الأفعال الجائرة في تقارير الخبراء الدوليين، بما في ذلك تقارير بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا.

98 - وتابع قائلا إن أوكرانيا لم تعد بلدا مكتفيا ذاتيا وقادرا على الحفاظ على القانون والنظام واحترام حقوق الإنسان في أراضيها. واختتم بيانه بالقول إن الاتحاد الروسي يتولى، من جهة أخرى، حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء أراضيه، بما في ذلك شبه جزيرة القرم. وينبغي لأعضاء اللجنة أصحاب المنطق السليم التصويت ضد مشروع القرار المناهض لروسيا أو على الأقل الامتناع عن التصويت.

99 - **السيدة مهدييفا** (أذربيجان): قالت إن بلدها يدين بأشد العبارات التطرف والراديكالية والنزعة الانفصالية بجميع أشكالها ومظاهرها، ويعارض بشدة الاستيلاء على الأراضي عن طريق استخدام القوة. وجددت تأكيد أذربيجان دعمها الكامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وقالت إنه يجب تسوية النزاعات في أراضي أوكرانيا على أساس سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، على نحو ما أظهره تصويت الدول الأعضاء على قرار الجمعية العامة 262/68، ووفقاً للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ودعت ختامًا باسم أذربيجان إلى تسوية جميع النزاعات بين الدول الأعضاء من خلال الحوار السياسي، ووفقاً للقانون الدولي.

100 - **السيد الخليل** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يرفض رفضا قاطعا مشروع القرار، الذي لا يعدو كونه محاولة مسيسة أخرى لاستهداف الاتحاد الروسي ولا يتعلق بأي شكل كان بتعزيز

حقوق الإنسان واحترامها. وإن مجلس حقوق الإنسان أنشئ بهدف الابتعاد عن التسييس المفرط وإرساء آلية عالمية لمعالجة حالات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء دون انتقائية أو تسييس أو تمييز. وأشار إلى أن بعض البلدان يدأب على تقديم مشاريع قرارات بشأن حقوق الإنسان خاصة ببلدان معينة في نيويورك، وهذا ما يضعف الغايات النبيلة التي تأسس المجلس من أجل تحقيقها. وينبغي مناقشة جميع مسائل حقوق الإنسان حصرياً في جنيف. ولهذه الأسباب فإن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار.

101 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يعارض بشدة التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير لدى النظر في مسائل حقوق الإنسان ويرفض جميع مشاريع القرارات ذات الدوافع السياسية لأنها لا تدعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بل لا تسفر إلا عن عدم الثقة والمواجهة. وينبغي ألا تُستخدم قضايا حقوق الإنسان سياسيًا لانتهاك سيادة البلدان المستهدفة والتدخل في شؤونها الداخلية، كما ينبغي النظر فيها في الأمم المتحدة ضمن إطار من الموضوعية والشفافية بعيدا عن مظاهر الانتقائية والتصادم والتسييس. ولهذه الأسباب فإن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار.

102 - **السيد جانغ** جي (الصين): قال إن الصين كانت دائما مع ضرورة تسوية الخلافات في مجال حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون البناءين على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وهي تعارض تسييس حقوق الإنسان، واستخدام المعايير المزدوجة والأساليب التصادمية، وممارسة الضغط على البلدان الأخرى بذريعة حقوق الإنسان، واعتماد قرارات بخاصة ببلدان معينة، وبالتالي فإن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار.

103 - **السيد أنخيلينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يرفض الولايات الخاصة ببلدان محددة في مجال حقوق الإنسان لأنها تسبب المواجهة، وتعرقل الحوار البناء، ومنحازة، ومسيسة، ومخالفة للروح التي تأسست بها الأمم المتحدة وميثاقها. والأجهزة المنشأة بموجب هذه الولايات على تعمل تقويض التقدم المحرز منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، بدلا من التشجيع على الحوار والتعاون. وأوضح أن قضايا حقوق الإنسان ينبغي دراستها في إطار الاستعراض الدوري الشامل ومن جانب هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبالتالي فإن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار.

104 - **السيد زاريان** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن ما يشاهد بانتظام لدى النظر في القرارات الخاصة ببلدان محددة من إطلاق للاتهامات غير المثمرة ومن نهج تحديد أسماء معيّنة والتشهير بها يفسد مناخ الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل والتعاون. وبالمثل، فإن ممارسة اللجنة الضغط السياسي على أطراف نزاع ما بشأن مسائل تقع خارج نطاق اختصاصها أمر غير مقبول ويضر بحقوق الإنسان. وأخيرا فإن النظر المستمر في اتخاذ قرارات خاصة ببلدان محددة واستغلال اللجنة لتحقيق أهداف سياسية يتعارض مع مبادئ العالمية واللاانتقائية والموضوعية في معالجة مسائل حقوق الإنسان. ولهذه الأسباب فإن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار.

105 - **السيد إمنادزه** (جورجيا): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن بلده يشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في القرم ومدينة سيفاستوبول بأوكرانيا، لأن السكان المقيمين في الأقاليم الخارجة عن السيطرة الفعلية لحكومة أوكرانيا لا يزالون يعانون من التمييز والانتهاكات الخطيرة لحقوقهم الإنسانية الأساسية. وما يبعث على الانزعاج بشكل خاص هي التقارير المتسقة التي تفيد بأن الاتحاد الروسي يشجع السياسات ويُمارسها بهدف تغيير الهيكل الديمغرافي في القرم. كما أن السلطات اتخذت، تحت ذريعة مكافحة جائحة كوفيد-19، تدابير تقييدية غير ضرورية ومبالغ فيها وفشلت في الحفاظ على الصحة العامة والنظافة العامة بطريقة تمنع انتشار الفيروس. ووثّقت التقارير التي وردت عن الحالة من المفوضية والأمين العام (A/75/334) الانتهاكات وأكدت استمرار فشل السلطات الروسية، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، في ضمان طائفة واسعة من حقوق الإنسان في القرم وحمايتها بشكل كاف.

106 - وتابع قائلا إن الاتحاد الروسي لم يستجب للطلبات المتكررة في الماضي، ورغم ذلك فيجب أن يسمح لآليات رصد حقوق الإنسان الدولية بالوصول الكامل ودون عوائق وبصورة فورية إلى شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول المحتلتين مؤقتا وتنفيذ جميع التوصيات الواردة في التقارير ذات الصلة الواردة في تقارير الأمين العام ومفوضية حقوق الإنسان. وفي الختام كرر التأكيد على تأييد بلده الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دولياً. وقال إن وفد بلده سيصوت بالتالي لصالح مشروع القرار.

107 - **السيد هوسغن** (ألمانيا): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن شعب أوكرانيا صوّت لصالح الاستقلال عند انهيار الاتحاد السوفياتي. وفي عام 1994، وبموجب مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عمل الاتحاد الروسي على ضمان سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ومع ذلك، في عام 2014، غزت روسيا شبه جزيرة القرم،

ومنذ ذلك الحين حرمت السكان من حريتهم وحقوقهم الأساسية. وقال إن الاستفتاء الذي أشار إليه ممثل الاتحاد الروسي هو استفتاء زائف لا يمتثل للمعايير الدولية. ودعا جميع الوفود إلى أخذ أحكام القانون الدولي في الاعتبار قبل الإدلاء بأصواتها.

108 - *وبناءً على طلب ممثل الاتحاد الروسي، أُجري تصويت مسجّل على مشروع القرار A/C.3/75/L.32.*

المؤيدون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبولندا، وتركيا، وتشيكيا، وتوفالو، والجبل الأسود، وجزر مارشال، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وساموا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وغواتيمالا، وغيانا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإريتريا، وأنغولا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوروندي، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، والسودان، والصين، وغينيا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوبا، وميانمار، ونيكاراغوا، والهند.

الممتنعون:

إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبنن، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتونغا، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، وسورينام، وشيلي، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، وناورو، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، واليمن.

109 - *اعتمد مشروع القرار A/C.3/75/L.32 بأغلبية 63 صوتا مقابل 22 صوتًا، وامتناع 85 عضوًا عن التصويت.*

110 - **السيدة نداييشيمي** (بوروندي): قالت إن وفد بلدها صوَّت ضد مشروع القرار الذي ليس له صلة بحقوق الإنسان. ورغم أن مجلس حقوق الإنسان هو أنسب هيئة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان، فإن بوروندي تعارض التلاعب به لأغراض أخرى وعمله على تسييس حقوق الإنسان. وأضافت إن التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع بين الأطراف في أوكرانيا لن يحصل في اللجنة الثالثة. ودعت باسم بلدها إلى اتباع نُهج تقوم على الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام السيادة الوطنية وتجنب التدابير التي تقوض التعاون.

111 - **السيدة باي** (سنغافورة): قالت إن تصويت وفد بلدها جاء متفقا مع موقفه الثابت والقائم على المبادئ والرافض لاتخاذ قرارات خاصة ببلدان محددة، لأنها قرارات انتقائية للغاية تقدَّم استنادًا إلى دوافع سياسية لا إلى اعتبارات حقوق الإنسان. غير أنه لا ينبغي أن يؤخذ تصويت بلدها على أنه موقف من جوهر قضايا حقوق الإنسان المشار إليها في النص، كما أنه لا يعني أي انتقاص من موقفه إزاء قرار الجمعية العامة 262/68.

رُفعت الجلسة الساعة 12:35.